

## الأثر المتبادل لخطر سعر الصرف و أرباح الشركات دراسة تحليلية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2016-2007)

م.م. اسامه زيد محمد  
قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامي  
كلية الإمام الأعظم رحمه الله الجامعة  
العراق

### الملخص

هدف البحث الى توضيح الأثر بين تقلبات أسعار صرف العملة المحلية وأرباح الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والذي يعد من الأخطار المرتبطة بالأنشطة الدولية للشركات، وحددت مشكلة البحث بتساؤلات تطبيقية تدور في مساراتها حول مدى تأثير أرباح المصارف بتقلبات أسعار الصرف، وبناء على ذلك تم وضع فرضيات منسجمة مع مشكلة الدراسة واهدافها، وتم اختيار قطاع المصارف مجتمعاً ميدانياً للتطبيق، واستخدمت الباحثة العديد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات والتحقق من صحة فرضيات الدراسة بواسطة البرنامج (SPSS)، وخلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج واهمها: ان اسعار الصرف لم تؤثر او تعزز من ارباح المصارف الخاصة العاملة في العراق، وان اي تغير في اسعار الصرف لم تعكس تغييراً ايجابياً في الارباح، واوصت الدراسة بضرورة الاطلاع على أسعار الصرف السابقة نظراً للدور الكبير الذي تلعبه التوقعات لتشكل جزءاً من التنبؤ بأسعار الصرف للسنوات القادمة والذي بدوره يقلل من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها الشركات المقبلة على استثمارات جديدة، ومن هنا تتضح أهمية إتباع المدراء للأساليب التقنية التقليدية والحديثة للتنبؤ بأسعار الصرف وطرق تقاديبها.

# The Mutual Effect of Exchange Rate Risk and Corporate Profits

An analytical study of a sample of banks listed on the Iraq Stock  
Exchange for the period (2007-2016)

**Assist. Lect. Osama Zaid Muhammad**  
Islamic Banking and Finance Department  
College of the Great Imam  
Iraq

## ABSTRACT

The aim of the research is to clarify the effect between fluctuations in the local currency exchange rates and the profits of companies listed on the Iraq Stock Exchange, which is one of the dangers associated with the international activities of companies. Hypotheses consistent with the problem of the study and its goals, and the banking sector was chosen as a field for application, and the researcher used several statistical methods to analyze data and verify the validity of the study hypotheses by the program (SPSS), and the study concluded a set of results, the most important of which is: NS The exchange did not affect or enhance the profits of the private banks operating in Iraq, and that any change in the exchange rates did not reflect a positive change in the profits, and the study recommended the need to review the previous exchange rates due to the large role that expectations play to form part of the prediction of exchange rates for the coming years, which In turn, it reduces the losses that future companies may be exposed to new investments, hence the importance of managers' adherence to traditional and modern technical methods to predict exchange rates and ways to avoid them.



## المقدمة

تسعى المصارف بصورة مستمرة إلى تحسين ربحها وتعظيم ثروة المساهمين، إلا أن هناك عوامل عدة من شأنها أن تؤثر في أرباح المصارف منها (التضخم، وسعر الفائدة، والمديونية، والضرائب، والهيكل التمويلي، وسياسة مقسوم الأرباح، والظروف السياسية وسعر الصرف)، ومن هنا سيتم التركيز على علاقة تقلبات أسعار الصرف بأرباح المصارف، إذ يعد خطر سعر الصرف من أهم العوامل التي تؤثر في أرباح المصارف، إذ يعد استقرار أسعار الصرف من أولويات السياسة النقدية في مختلف الدول، وذلك لأنه أساسي لتوفير البيئة المناسبة للاستثمار، ومن ثم المحافظة على هذا الاستقرار، لذلك تسعى معظم الحكومات إلى انتهاز سياسات تهدف إلى ضمان استقرار أسعار صرف عملاتها لتجنب دولها التقلبات الحادة التي تمر بها العملات من مدة إلى أخرى، وقد أدى تدويل الأسواق المالية وتخفيض القيود التجارية خلال العقود الأخيرة إلى توفير العديد من الفرص الاستثمارية خارج الحدود الدولية مما شجع المستثمرين والشركات على ممارسة الأعمال الدولية، ومع زيادة اللاتأكد في تلك البيئة حول اتجاهات الأسعار وتحركاتها وحجم التقلب فيها وتوقيتها، ويعطي القطاع المصرفي مؤشراً رئيسياً عن حيوية الوضع الاقتصادي في الدولة و من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة و تعمل على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية، لذا كان من الضروري تقييم أداء البنوك ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية مثل أسعار الصرف وتقلباته.

## منهجية البحث

### أولاً: مشكلة البحث

ينشأ خطر سعر الصرف من التقلبات المستمرة في سعر الصرف للعملة المحلية، ويعد من أكثر المخاطر المؤثرة في أسعار وقيم الموجودات المالية المتداولة داخل الأسواق، ويلاحظ هنا أن العلاقة طردية بين هذه المخاطر وتقلبات أسعار الصرف والذي يؤدي بدوره إلى انخفاض التجارة والنمو الاقتصادي وتدفقات رأس المال مما يجنب المستثمرين زيادة مستوى نشاطهم الاقتصادي مما يعني تأثيره في نشاط الشركات العاملة في تلك الأسواق وعليه بالإمكان صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي:  
(هل تؤثر تقلبات أسعار الصرف للعملة المحلية في الأداء المالي للشركات عموماً والمصارف عينة البحث خصوصاً؟)

### ثانياً: أهمية البحث

تبرز أهمية البحث من خلال:-

1. يعد سعر الصرف للعملة المحلية من الموضوعات المثيرة للاهتمام في العقدين الأخيرين من القرن الحالي وذلك بسبب تشابك العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مختلف دول العالم واتساع المبادلات التجارية بين الدول وتداخل مصالحها في ظل اختلاف العملة.
2. تعد الأرباح الدافع الأساس للعديد من الوحدات الاقتصادية فضلاً عن كونها إحدى المؤشرات المالية لنجاح أو فشل الوحدة الاقتصادية وعليه تعد الأرباح مؤشراً أساسياً للأداء.
3. بحث العلاقة بين تقلبات سعر صرف العملة المحلية و ارباح المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بوصفها عينة البحث.

### ثالثاً: أهداف البحث

يسعى البحث الى تحقيق الاهداف الآتية:

1. بيان تقلبات سعر الصرف للعملة المحلية وأثره في أرباح الشركات وانعكاسه على اقتصاد الدولة، ذلك لان المصارف تعتمد في تعاملاتها الداخلية على نظام العملة الواحدة في حين تتضمن تعاملاتها الخارجية استخدام عملتين أو أكثر.
2. بحث مكونات ومضامين ارباح المصارف وتوضيح مصادر تلك الارباح وواجه انفاقها.
3. بيان العلاقة بين تقلبات سعر الصرف للعملة المحلية وأرباح المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كون تقلبات سعر الصرف من المخاطر المرتبطة بالأنشطة الدولية للمصارف، وكونه يمثل الرابط الرئيس بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي.

### رابعاً: فرضية البحث

يستند البحث إلى فرضيتين أساسيتين مفادها:

1. الفرضية الأولى: ترتبط تقلبات سعر الصرف للعملة المحلية معنويًا وإيجابيًا مع أرباح المصارف المبحوثة.
2. الفرضية الثانية: تؤثر تقلبات سعر الصرف معنويًا وإيجابيًا في أرباح المصارف المبحوثة.



## المبحث الاول: سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

### أولاً: مفهوم سعر الصرف

يحدد سعر الصرف عدد الوحدات من عملة معينة والتي يمكن شراؤها أو مبادلتها بوحدة واحدة من العملة الأخرى (Brigham & Ehrhardt, 2012:1020) فهو يمثل سعر عملة بلد معين نسبة إلى عملة بلد آخر، ويشير مصطلح (Appreciation) إلى ارتفاع أو قوة (Strengthening) قيمة عملة معينة نسبة إلى أخرى فيما يعني مصطلح (Depreciation) إلى انخفاض أو ضعف (Weakening) قيمة إحدى العملات نسبة إلى عملة أخرى (Gitman & Madura, 2011:15)، ويحسب سعر صرف العملات نسبة إلى عملة مرجعية (الدولار الأمريكي عادة) (Solnik, 2016:29). ويتقلب بشكل كبير إذ يمكن أن تصل نسبة التقلب في سعر الصرف أحياناً إلى 5% في اليوم الواحد لبعض العملات (موري، 2010، 1).

ومن هنا تتعدد المفاهيم الخاصة بسعر الصرف ويلاحظ ذلك من خلال الأدبيات التي طرحها الباحثون والمهتمون بالموضوع، وتتفق جميعها في تسليط الضوء على العناصر والجوانب التي تميزه وذكر جوانب دون أخرى من مفهوم لآخر، لذا عُرف سعر الصرف (rate of exchange) على أنه عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من عملة أجنبية أخرى (بن ياني، 2012، 43)، ومنهم من يعرفه بأنه ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عملتين (Parlapiano, 2012: 125). فضلاً عن أنه يعد نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعد الأخرى السعر النقدي لها. كذلك يُعرف سعر الصرف بأنه النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات الأجنبية في وقت معلوم (الحسني، 2002، 148).

كما عرف كل من (Semuet & Nurina) سعر الصرف بأنه قيمة العملة التي تقابلها عملة أخرى وبالإمكان تقسيم سعر الصرف إلى مجموعتين هما سعر الصرف الثابت وسعر الصرف المرن ويحدد سعر الصرف الثابت (fixed exchange) من قبل الدولة أما سعر الصرف المرن flexible exchange rate فيحدد في السوق مع أو بدون تأثير الحكومة في تحقيق استقرار العملة (Donald, 2015: 3) يرى الباحث أن جميع المفاهيم السابقة تركز نقطة أساسية تتمثل في قيمة تحويل العملة المحلية من قبل المصارف وينتج عن هذه التحويلات خطر سعر الصرف العملة المحلية والذي ينشأ (الخطر) أساساً من التقلبات المتسمة في تلك القيمة، كما يرى الباحث أن التعريف الأكثر وضوحاً لسعر الصرف للعملة هو عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.

### ثانياً: أشكال سعر الصرف

يتحدد سعر الصرف لأي عملة في سوق الصرف الأجنبي وفقاً لقوى العرض والطلب على العملات فالطلب على الصادرات العراقية يقابله طلب على الدينار العراقي، ويعني أيضاً عرض للعملات الأجنبية كما يكون في بعض الأحيان تدخلات للسلطات النقدية في تحديد سعر الصرف المناسب لكافة العملات الأجنبية بما يحقق أهدافها، ومن بين أشكال سعر الصرف نذكر:

#### 1. سعر الصرف الإسمي

سعر الصرف الإسمي هو السعر النسبي بين عملتين، ويمثل السعر الرسمي الذي يسود في تاريخ معين، فهو سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى بغض النظر عما يعنيه ذلك من منظور القوة الشرائية للسلع والخدمات، كما إن الارتفاع والانخفاض في قيمة هذا السعر لا يعني بالضرورة بأن البلد قد أصبح أعلى أو أقل تنافسية في الأسواق الدولية، وذلك لأن سعر الصرف الإسمي لا يقدم صورة واضحة ودقيقة حول التغيير في القوة الشرائية النسبية بين عملات معينة. (بن حاسين وآخرون، 2013، 103).

#### 2. سعر الصرف الحقيقي:

سعر الصرف الحقيقي هو سعر الصرف الإسمي المعدل أو المكيف للأسعار النسبية بين البلدان ويرمز له (RER)، حيث يمثل سعر الصرف الإسمي الذي يأخذ بالحسبان الفروقات في معدلات التضخم بين البلدين موضوع الاهتمام، وبالإمكان حساب سعر الصرف الحقيقي بشكل دقيق نسبياً اعتماداً على سعر الصرف الإسمي ومستويات الأسعار النسبية (العامري، 2013: 4).

### 3. سعر الصرف الفاعل

طالما إن اغلب بلدان العالم لا تمارس جميع أعمالها التجارية مع بلد أجنبي واحد فان صناعات السياسة لا يهتموا كثيرا بما يحصل لسعر صرف عملتهم مقابل عملة أجنبية واحدة ، وإنما يركز اهتمامهم بما يحصل لسعر الصرف مقابل سلة من العملات الأجنبية للبلدان التي يشترك معها في تجارته الخارجية ، إذ يمثل سعر الصرف الفاعل مقياسا لمعرفة فيما إذا كانت قيمة العملة ترتفع أو تنخفض مقابل سلة من العملات الأجنبية الموزونة (الهييتي، 2010: 11).

### 4. سعر الصرف الحاضر والآجل

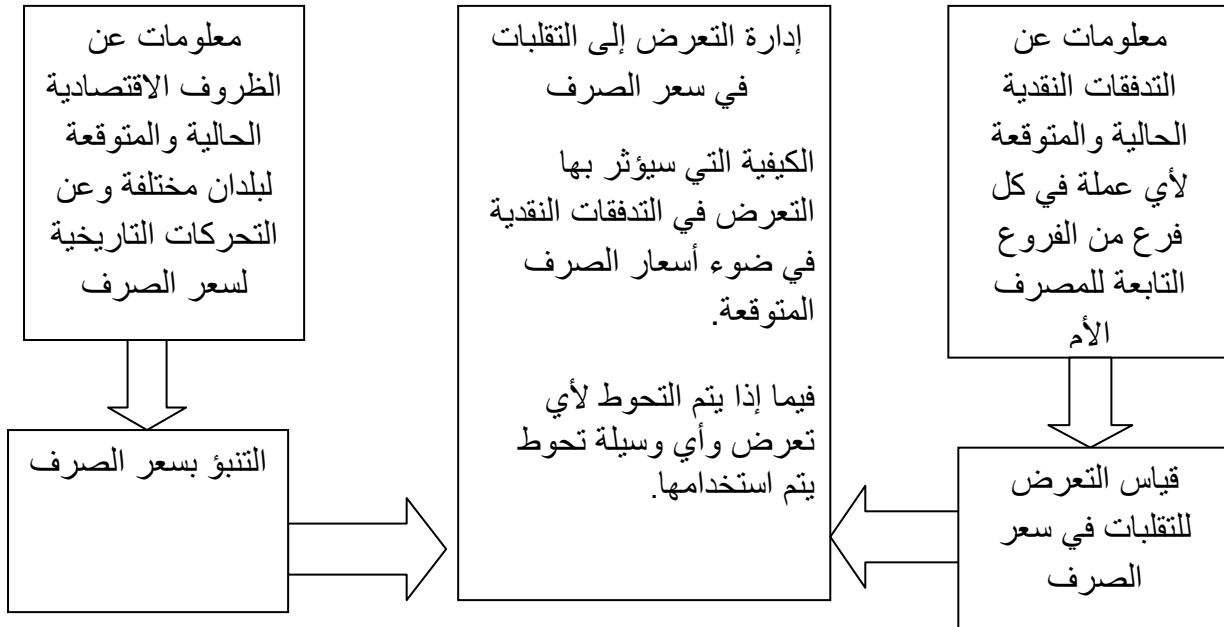
إن اغلب التعاملات التجارية شيوعاً في سوق الصرف الأجنبي تتم من خلال التعامل الفوري أو الحاضر إذ يمثل السعر الذي يدفع مقابل استلام العملة فوراً، ويشير (Brealey, et.al, 2001) إلى إن مصطلح التسليم المباشر مصطلحاً نسبياً إذ إن العملة الأنية تشتري عادة مقابل التسليم بعد يوم أو يومين (حامد، 2011: 6).

### 5. سعر الصرف التوازني

يتحدد سعر الصرف بالطلب على تلك العملة قياساً إلى عرضها ، وفي أي لحظة زمنية لا بد أن تعكس السعر الذي يكون فيه الطلب مساوياً للمعرض من تلك العملة في سوق الصرف الأجنبي ، فسعر الصرف التوازني يمثل سعر الصرف المحدد على وفق قوى السوق المتمثلة في الطلب والعرض للعملة ، وإن العرض والطلب على الصرف الأجنبي مشابه في العديد من مفاهيمه لأية سلعة أخرى (العباس، 2003، 12).

### ثالثاً: التنبؤ بسعر الصرف

إن المصارف التي تمارس نشاطها على المستوى الدولي بمعنى أنها تتعامل بعدد من العملات الأجنبية فتتأثر قراراتها بالتوقعات الخاصة بسعر صرف العملة المحلية، وعليه يتوجب على مدراء المالية في مثل هكذا مصارف فهم واستيعاب آليات التنبؤ بسعر الصرف، التي يمكن أن تسود في المستقبل، وبالشكل الذي يمكنهم من اتخاذ القرارات الناجحة التي تسهم في تعظيم قيمة المصرف (النعيمة، 2012، 227). ويمكن استعراض بعض القرارات في المصارف الدولية التي يكون التنبؤ بسعر الصرف من الأمور الضرورية التي يتوجب على الإدارة المالية القيام بها، إذ يظهر الشكل (1) الاعتبارات التي يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار عند القيام بعملية التنبؤ بسعر الصرف الأجنبي:



الشكل (1) الاعتبارات التي يؤخذ بها عند القيام بعملية التنبؤ

المصدر: النعيمة، عدنان تايه ، (2012)، إدارة العملات الأجنبية، جامعة الإسراء، دار المسيرة للنشر والتوزيع و للطباعة، عمان، الأردن، 227.





ويتضح من الشكل (1) يتوضح إن الدوافع الأساسية للتنبؤ بأسعار الصرف للعمليات ذات العلاقة تتمثل في اتخاذ قرار التحوط أو عدمه للتدفقات النقدية بالعملة الأجنبية وقرار الاستثمار في الفروع الأجنبية والتي تساهم في حالة اتخاذها بزيادة التدفقات النقدية، والحصول على التمويل المطلوب بالعملة الأجنبية الذي يساهم في تخفيض كلفة التمويل والتي تؤدي إلى تحقيق الهدف الرئيس المتمثل في تعظيم الربح ومن ثم تعظيم قيمة المصرف (Madura,2006,266)

#### رابعاً: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

هناك عدد من العوامل المؤثرة في سعر الصرف وكالاتي:

##### 1- التضخم

يؤثر التضخم تأثيراً مباشراً في سعر الصرف باعتبار ان سعر الصرف يمثل الاداة التي تربط الاقتصاد الوطني بالاقتصاد الدولي من خلال سوق السلع (وهي السلع المصدرة والمستوردة الداخلة في التجارة الدولية)، وسوق الموجودات (الموجودات المالية وغير المالية)، وسوق عوامل الإنتاج (سوق العمل) (الهييتي وآخرون، 2014، 5).

##### 2- تدفقات رأس المال

تعد الأدبيات التي ناقشت العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وتدفقات رأس المال محدودة ومتخذة مساراً تحليلياً واحداً، مفاده أن ارتفاع سعر الفائدة من شأنه أن يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي إلى داخل الدولة، وبهذا فإن المعروض من العملة الأجنبية سيزداد نسبة للمعروض من العملة المحلية، وهذا يزيد من القيمة الحقيقية للأخيرة لقاء نظيرتها الأجنبية، وبهذا فإن تدفقات رأس المال هي التي تؤثر في سعر الصرف بواسطة سعر الفائدة الذي يعد رابطاً رئيساً لهذه العلاقة (Fahrettin, 2011: 3).

##### 3- الميزان التجاري

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فإذا زادت قيم الصادرات على قيم الواردات يكون الميزان التجاري قد حقق فائضاً، ويحقق العجز في الحالة العكسية. ويعتبر سعر الصرف أحد محدداته الأساسية، فقد تزيد قيمة العملة حينما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدراً أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى، ويساوي الفرق بين الصادرات (X) والواردات (M) إي (M - X) وهو جزء من الإنفاق الكلي، الذي تكتب علاقته بالشكل الآتي (الشيباني، 2009، 105-106).

$$(Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث تمثل كل من (C) الاستهلاك، (I) الاستثمار و(G) الإنفاق الحكومي.

##### 4- سعر الفائدة

في السنوات الأخيرة كان هناك اهتمام خاص في العلاقة بين سعر الصرف وسعر الفائدة في كل من الدول المتقدمة والنامية. وهذا أمر مفهوم، نظراً للدور المهم الذي تلعبه هذه المتغيرات بين اقتصاديات الأسواق الناشئة، في تحديد التطورات في الجانبين الاسمي والحقيقي للاقتصاد، بما في ذلك سلوك التضخم المحلي، الناتج الحقيقي والصادرات والواردات، وحفز هذا الاهتمام أيضاً حقيقة أن العديد منهم قد أدخلوا مؤخراً تغييرات في السياسات النقدية وسعر الصرف لديها، إذ كلما كانت معدلات الفائدة في البلد مرتفعة فإن هذا قد يكون حافزاً في زيادة الطلب على التوظيف في ودائع من عملة هذا البلد، فيتحسن سعر صرف العملة للطلب المرتفع عليها (عبد الحكيم وآخرون، 2008، 58).

##### 5- السياسة النقدية والمالية

إن ارتفاع عرض النقود في بلد ما يؤثر في تحديد سعر الصرف، من خلال ارتفاع مستوى سعر السلع والخدمات المحلية والتي ينتج عنها زيادة تكاليف الصادرات، مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظيراتها من الدول الأخرى، ومن ثم ينخفض عليها الطلب جراء إقبال المقيمين للشراء من الخارج الأمر الذي يساعد على تخفيض العملة المحلية نتيجة زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الشيباني، 2009، 110).

#### المبحث الثاني: أرباح الشركات

##### أولاً: مفهوم الربح

إن الأرباح هي الدافع الأساسي لكثير من الأنشطة الرأسمالية في الاقتصاد، كما تعد أرباح الشركات هي واحدة من المؤشرات الاقتصادية، إذ توفر الربحية ملخصاً عن مقياس نجاح أو فشل الشركات، ومن ثم يعد مؤشراً



أساسياً في الأداء الاقتصادي وفي الوقت نفسه تستخدم للتقييم والتدابير ذات الصلة لتقييم الآثار المترتبة على الشركات من تغييرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية. وأخيراً يمكن القول إن أرباح الشركات عنصر مهم من عناصر الدخل وتؤدي دوراً في قياس إجمالي الدخل الناتج من إنتاج وتوزيع الدخل عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة. (الهيبي وآخرون، 2014، 12).

#### ثانياً: مفهوم الإيراد وأنواعه

يمثل الإيراد الجانب الإيجابي في عملية تحديد الربح وذلك عن طريق الموازنة بين الإيراد مع المصروف وتقاس الإيرادات بقدر قيمة موجودات الشركة ارتفاعاً ونزولاً وذلك عن طريق قيام الشركة ببعض أو كل النشاطات التالية: (جربوع، 2004، 102)

- بيع السلع
  - تادية الخدمات للعملاء أو تأجير الموجودات الشركة للغير
  - بيع أحد بنود الموجودات مثل الأراضي، المباني أو الأوراق المالية
- ويعد الإيراد هو الدخل الذي يطرح نفسه في سياق من الأنشطة الاعتيادية للشركة، ويشار إليه من قبل مجموعة متنوعة من الأسماء المختلفة بما في ذلك المبيعات، والرسوم والفوائد وأرباح الأسهم (Mark, 2014, 145).

كذلك يعد الإيراد التدفق الإجمالي من النقد والذمم المدينة أو اعتبارات أخرى تنشأ في سياق الأنشطة العادية للمنشأة من بيع السلع، تقديم الخدمات، استخدام الآخرين لموارد الشركة، كما يعد الإيراد من ناحية مصادر الحصول عليه على انه زيادة الموجودات الناجمة عن أنشطة التشغيل الخاصة بالشركة (الدباغ، 2016، 60).

#### ثالثاً: مفهوم التكاليف وأنواعها

تمثل التكاليف جميع النفقات التي لها علاقة مباشرة بالمرجات في صورة سلع أو خدمات نهائية، وبهذا فان التكاليف تعبر دائماً عن كافة النفقات المرتبطة ارتباطاً مباشراً بالإيراد المحقق نتيجة العلاقة السببية والارتباط المباشر بينها وبين الإيراد المترتب عليها. ومن حيث علاقتها بالموجودات فان التكاليف هي قيمة الموجودات التي تم استنفادها أو الحصول على خدماتها في مرحلة التشغيل أو استخدام عوامل الإنتاج ولها علاقة مباشرة بالإيراد المتحقق سواء تحقق هذا الإيراد أم لا، وإذا ترتب على عملية الاستنفاد المذكورة تحقيق إيراد فتصبح التكلفة بمثابة مصروف، وإذا لم يقابل هذه العملية إيراد أو منفعة، فتصبح التكلفة بمثابة خسارة. وهناك من يعرف مصطلح (التكلفة) بأنها مبلغ المصروفات (الفعلية أو الاسمية) المترتبة على شيء أو تعزى إلى شيء محدد أو نشاط، إضافة إلى ذلك يمكن أن تعرف من الناحية النقدية بأنها قياس كمية الموارد المستخدمة لغرض إنتاج السلع أو الخدمات المقدمة، (الجليلاتي وآخرون، 2006، 126).

وبناءً على ذلك يمكن تبويب التكاليف حسب طبيعتها والغرض منها إلى تقسيمات عديدة تعرض الباحث منها الآتي :

تبويب التكاليف حسب علاقتها بوحدة المنتج

#### 1. التكاليف المباشرة

هي تلك التكاليف التي يمكن تعيينها على وجه التحديد إلى الخدمة التي يجري فحصها، ويمكن تقسيمها إلى العناصر الآتية:

#### أ. المواد المباشرة

وهي المواد التي يمكن تتبعها وتخصيصها على وحدات المنتج وذلك لكونها من المكونات الرئيسة للوحدات المنتجة، مثل الأخشاب في صناعة الطاولات والكراسي، الأقمشة في صناعة الأثاث.

#### ب. الأجور المباشرة

وهي أجور العمال الذين يقومون بتصنيع المنتج مباشرة ويعملون على خطوط الإنتاج مثل أجور عمال تشغيل الآلات الغزل والنسيج، وعمال مكائن الألبان، وعمال تشطيب الأثاث (احمد، 2011، 67).

#### 2. التكاليف غير المباشرة

وهي التكاليف المرتبطة بغرض الكلفة لكن لا يمكن تتبعها اقتصادياً وهذه التكاليف يمكن تخصيصها لغرض الكلفة باستخدام طريقة تخصيص للكلفة، إذ إن هذه التكاليف تنفق من أجل خدمة المصنع أو المشروع كوحدة واحدة ولا يوجد بينها وبين المنتج النهائي ارتباطاً مباشراً وتشمل (المواد غير المباشرة - الأجور غير المباشرة



– المصاريف غير المباشرة) (العبيدي، 2010، 132). وتسمى عادة التكاليف العامة – التي يقصد بها التكاليف الضرورية لوظيفة المنظمة، ولكنها ليست بسهولة إحالتها لخدمة معينة وتشمل البنود الآتية:

#### أ. المواد غير المباشرة

وهي المواد التي لا يمكن تتبعها وتخصيصها لوحدة المنتج، مثل مواد صيانة آلات، المسامير في صناعة الأخشاب، مواد اللف والحزم.

#### ب. الأجور غير المباشرة

وهي كافة الأجور التي لا يوجد لها ارتباط مباشر مع الوحدة المنتجة، مثل أجور العمال المساعدين، وأجور المشرفين الفنيين داخل أقسام الإنتاج، ورواتب موظفي البيع.

#### ت. المصروفات غير المباشرة

هي كل المصاريف التي تحدث داخل الوظيفة باستثناء المصاريف المباشرة مثل التأمين على المصنع، مصاريف آلات الصيانة، مصاريف التدفئة والتبريد.

#### تبويب التكاليف من حيث علاقتها بحجم النشاط

1. التكاليف الثابتة (الأعباء الفترية / توفير الطاقة الإنتاجية) (العشماوي، 2011، 168)

إذ يقصد بالتكاليف الثابتة بأنها التكلفة التي تظل دون تغيير برغم تغيير حجم النشاط أي التي لا تتغير بتغيير حجم النشاط، ذلك ضمن حدود مدى معين وزمن معين.

2. التكاليف المتغيرة (تكاليف استخدام الإنتاجية) (العشماوي، 2011، 169)

وتمثل التكاليف التي تتغير في مجموعها بتغيير حجم النشاط فتزيد بزيادته وتقلص بنقصانه، كما تعرف بأنها التكلفة التي تتغير مباشرة وبنفس نسبة تغيير مستوى النشاط ويوجد بينها وبين مستوى النشاط علاقة تترجم في شكل معدل للتغير يكون ثابتاً مثلاً تكلفة المواد المباشرة.

#### 3. التكاليف شبه المتغيرة

وهي تكاليف شبه متغيرة أو شبه ثابتة فهي تجمع بين خصائص التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة وتتمثل في مصاريف الأجور غير المباشرة ومصاريف الصيانة والإضاءة ومصاريف التدفئة والتبريد وغيرها. (ابو شنب، 2008، 26)

### المبحث الثالث: خطر سعر الصرف وإدارته

#### أولاً: مفهوم خطر سعر الصرف

تناولت الدراسات والبحوث مفهوم الخطر بأنه حادث يؤدي إلى خسارة أو هو عدم التأكد فيما يتعلق بنتيجة مستقبلية (زيرفان، 2005، 52). كما أن للخطر أنواعاً ولكن ركز على خطر سعر الصرف الذي يمكن تعريفه بأنه الخسارة المرتبطة بالتغيرات في أسعار صرف العملات، وتعد تقلبات أسعار الصرف من المخاطر السوقية التي تواجه الشركات العاملة في المجال الدولي، إذ تنشأ المخاطر السوقية (النظامية) بسبب حساسية الشركات لتقلبات لعوامل عديدة تتمثل في أسعار السلع وأسعار الصرف وأسعار الفائدة، وتلعب قوى السوق دوراً كبيراً في تحديد تلك العوامل، وعليه فإن خطر سعر الصرف يدور حول الضرر الذي يلحق بالنتائج المالية للشركات ذات العلاقات الاقتصادية مع الخارج من جراء التقلبات في أسعار صرف عملات التقييم والدفع لنشاطات تلك الشركات.

ويرى (الحسني، 2002) بأن مخاطر سعر الصرف هي المخاطر التي تنشأ نتيجة التقلبات أو التغيرات العكسية المحتملة في أسعار صرف العملات أو في المراكز المحتفظ بها من تلك العملات. فمثلاً كانت الشركة تحتفظ بموجودات من عملة معينة أكبر من المطلوبات من نفس العملة فإن الخطر يكمن في انخفاض سعر الصرف، وإذا كان العكس أي أن الشركة تحتفظ بمطلوبات من عملة معينة أكبر من الموجودات فإن الخطر يكمن في ارتفاع أسعار الصرف لهذه العملة (الحسني، 2002، 178).

#### ثانياً: أنواع خطر سعر الصرف

إن أسعار الصرف لا يمكن التنبؤ بها بدقة كاملة إلا أن المنشأة يمكن لها على أقل تقدير قياس مدى تعرضها لمخاطر التقلبات بسعر الصرف، فإذا كانت الشركة ذات درجة عالية لمخاطر تقلبات سعر الصرف فإن بإمكانها أن تأخذ بعين الاعتبار الأساليب التي تسهم في تقليص درجة تعرضها لتلك المخاطر، ومثل هذه الأساليب سيتم التعرف عليها بشكل مختصر على الوجه الآتي:



### 1. الخطر الناتج عن المعاملات والصفقات ( النعيمي، 2012، 272 )

ينشأ من المعاملات التي تنطوي على التدفقات النقدية المستقبلية والمقومة بعملة مختلفة عن عملة الوطن إذ إن قيمة التدفقات النقدية الداخلة والمستلمة من قبل الشركة بعملة مختلفة سوف تتأثر بأسعار صرف كل من هذه العملات المتوقع استلامها ولاسيما حينما تقوم بتحويلها إلى العملة المرغوب بها (Dhanani, 2002, 40). وبالأسلوب نفسه فإن قيمة التدفقات النقدية الخارجة التي ستقوم الشركة بتسديدها بعملة مختلفة سوف تعتمد على أسعار الصرف المتوقعة لتلك العملات، وإن الدرجة التي يمكن أن تتأثر بها قيمة المعاملات النقدية المستقبلية عن طريق تقلبات سعر الصرف يطلق عليها مصطلح تعرض المعاملة لخطر سعر الصرف (Transaction Exposure)، وتعرض المعاملة أو الصفقة يمكن أن يكون له تأثير جوهري في أرباح الشركة، فإذا كانت إحدى الشركات تعمل على تقويم صادراتها بالعملة الأجنبية فإن انخفاض نسبة (10%) في قيمة تلك العملة يعني انخفاض قيمة حساباتها المدينة (Receivables) بالعملة المحلية بمقدار الصادرات.

### 2. مخاطر التحويل أو الترجمة ( العامري، 2013، 94 )

يعد تحويل العملات الأجنبية واحدة من أصعب القضايا المثيرة للجدل التي تواجهها الشركات العاملة في المجال الدولي، وذلك نتيجة عولمة الأعمال والتقلبات في أسواق الصرف الأجنبي وأسواق الأوراق المالية العالمية فلا يمكن للشركات ذات العمليات المهمة خارج الحدود، أن تعد قوائم موحدة ما لم يعبر عن حساباتها وحسابات فروعها بعملة واحدة، وعادة ما تكون العملة الواحدة هي عملة الشركة الأم فحينما تكون العملة الوظيفية، وهي (العملة الأساسية للبيئة الاقتصادية التي تمارس فيها الشركة نشاطها)، إذ إن عملة الفرع الأجنبي مختلفة عن عملة إعداد الكشوفات المالية الخاصة بالشركة المتعددة الجنسية (سواء كانت تلك العملة هي عملة البلد للفرع الأجنبي أو عملة بلد ثالث)، فإن الأمر يتطلب تحويل الكشوفات المالية للفرع من العملة الوظيفية إلى عملة إعداد الكشوفات المالية الخاصة بالشركة متعددة الجنسية، إذ تنتج مخاطرة التحويل من الحاجة إلى تحويل الكشوفات المالية للفروع الأجنبية من العملة الأجنبية إلى العملة المحلية للشركة لغرض إعداد وتكامل التقارير النهائية وتعرف مخاطرة التحويل على أنها "عدم التوازن الناتج من عمليات تكامل واندماج أو توحيد الكشوفات المالية لفروع الشركة متعددة الجنسية".

### 3. المخاطر الاقتصادية (فانهوز ودانيالز، 2010، 142)

ترتبط المخاطر الاقتصادية بالتدفقات النقدية وتهتم بمدى تأثير القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية لكل التغيرات المصاحبة لارتفاع وانخفاض قيمة العملة وإن التعرض للمخاطر الاقتصادية والتي تسمى أيضا التعرض للمخاطر التنافسية أو التعرض للمخاطر الإستراتيجية تمثل المخاطر الحقيقية. إذ تؤثر هذه المخاطر على قدرة الشركة على التنافس في سوق معينة عبر فترة زمنية مقبلة. ويعتقد بعض الاقتصاديون أن جزءاً من الاستثمار الأجنبي المباشر ناتج عن محاولة الشركات تجنب المخاطر الاقتصادية، إذ تستطيع الشركة من خلال امتلاك مصنع أو مكتب في الدولة الأجنبية التي تعمل فيها وإن تتجنب بعض مخاطر سعر الصرف وذلك بالقياس إلى ما تواجهه من مخاطر حينما تكون جميع مصانعها ومكاتبها موجودة في مواقع محلية فقط.

#### رابعا : إدارة مخاطر سعر الصرف وأهميتها

يقتضي الأمر أن تدرك البلدان مخاطر سعر الصرف في كافة قطاعات الاقتصاد و لا يزال بناء قدرة المشاركين في السوق على إدارة هذه المخاطر، و كذلك قدرة سلطات الإشراف على وضع نظام يضمن الرقابة و التنظيم المناسبين تستغرق وقتاً طويلاً، و بدون شك فتحقيق ذلك مستحسن قبل الخروج من سعر الصرف الثابت. (Aabo,et.al, 2003, 1)

كما أن مخاطر سعر الصرف موجودة أيضا في نظم ربط أسعار الصرف بعملة أخرى، إلا أن تنظيم و إدارة المخاطر أكثر إلحاحاً في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا، و تنطوي إدارة المؤسسات المالية لمخاطر سعر الصرف على إنشاء نظم معلومات لرقابة مصادر المخاطر و تصميم معدلات تستند على أسس محاسبية، و أساليب تقنية تحليلية لقياس المخاطر مستقبلا و وضع سياسات و إجراءات داخلية لمواجهة المخاطر. خامسا: تقنيات ادارة خطر سعر الصرف

يمكن تقسيم هذه التقنيات إلى نوعين وبحسب الآتي:

#### 1- التقنيات التقليدية.

##### • الفوترة بالعملة المحلية

الفوترة بالعملة الوطنية يسمح للشركة بتجنب خطر الصرف لأن المبلغ المتوقع تحصيله أو تسديده في تاريخ الاستحقاق هو محدد ومعروف بالنسبة للشركة منذ تاريخ إبرام العقد، وهذا يعطيها امتيازات في سهولة وتجانس



عملية التغطية، إن هذه التقنية تجنب الشركة خسائر الصرف، ولكنها كذلك لا تسمح لها بتحقيق أرباح من وراء التغيرات الإيجابية للصرف، والإشكال الذي يثار هو تعارض مصالح كل من المستورد والمصدر، إذ يسعى كل منهما إلى تحرير العملية بالعملة الوطنية التي تناسب مصالحه، لكن هذه التقنية ليست دائماً قابلة للتطبيق في العلاقات بين التجار (شوقي، 2009، 33-34).

#### • المقاصة المتعددة الأطراف

إن تطبيق هذه التقنية بشكل خاص على الشركات ذات الفروع المتعددة والمتواجدة في الدول الأجنبية والتي لها تعاملات مالية أو تجارية متبادلة فيما بينها، وبموجبها يتم تنظيم مقاصة بين الديون و مستحقات هذه الفروع ويسمح بتفليس عدد ومبالغ التحويلات فيما بينها ويقتصر الأمر على دفع فوارق الديون، وهنا يجب الاتفاق على تاريخ مرجعي لعمليات التسديد بين مختلف هذه الفروع وكذلك العملة المستعملة وسعر الصرف المتفق تطبيقه.

#### • تدخل شركات التأمين على التجارة الخارجية

هي شركات وطنية يتمثل دورها في ضمان النهاية السلمية لعمليات التصدير والاستيراد، وتتدخل لتأمين مخاطر التجارة الخارجية وكذلك لتأمين مخاطر الصرف حينما تكون هذه الأخيرة غير مغطاة بإحدى تقنيات السوق، وعليه بإمكان المصدرين إبرام عقود الضمان مع هذه الشركة لتجنب المخاطر الناجمة عن القروض التجارية للعملاء الأجانب من خلال تأمينه (بالعزوز، 2010، 336).

#### • مركز إعادة الفوترة بالعملة الصعبة

هو عبارة عن وحدة أو فرع من شركة متعددة الجنسيات، يهدف إلى مواجهة خطر الصرف، يتواجد في الدول التي يكون فيها تغطية خطر الصرف أسهل لتحمله، بمعنى ليس في الدول التي لا تملك تقنياً خاصاً بالصرف، كل فرع من الشركة متعددة الجنسيات يحرر فواتيره بعملته الوطنية بأمر من مركز الفوترة، هذا الأخير يضمن تسديد الفاتورة و بعدها تسدد من قبل زبون الفرع، كما يستلم المقابل بالعملة الوطنية للفرع، يقوم بالتسديد بالعملة الصعبة للموردين الأمر الذي يجنبها التعرض لخطر الصرف، بصفة عامة مركز إعادة الفوترة، يتحصل على عملات من لفروع من أجل تغطية تكاليفه (طارق، 2009، 35).

#### 2- التقنيات الحديثة

يواجه المستثمر في أسواق الصرف الأجنبي مخاطر كبيرة من جراء تغير أسعار صرف العملات المختلفة، إذ أصبحت التقنيات التقليدية لا تكفي لتغطية خطر الصرف، لذا أصبحت الحاجة ماسة إلى إيجاد أدوات حديثة لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك باللجوء إلى عقود المشتقات على العملات، والمتمثلة في العقود المستقبلية على العملات، والخيارات على العملات ومبادلات العملات.

#### • التغطية عن طريق العقود الآجلة للعملة

تستخدم مثل هذه العقود لتغطية المخاطر التي تنشأ عن تغير سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأجنبية. إذ أظهرت الدراسات أن هناك تأثيراً وحيماً لسعر الصرف على أرباح الشركات ولاسيما تلك التي تعد شركات دولية أو شركات تعمل في مجال التصدير والاستيراد، فإن سعر الصرف بالنسبة لها محور أساسي أو متغير أساسي يؤثر تأثيراً كبيراً في نشاطها وفي طبيعة أعمالها. وفي المقابل نجد أن سعر الصرف يمثل متغيراً دائماً التغير قد يؤدي إلى خسائر ضخمة للشركات في فترات وجيزة، ومن هنا يمكن القول إن الشركة تواجه مخاطر سعر الصرف، ولحسن الحظ فإن هذا النوع من المخاطر يمكن التخلص منه عن طريق عمليات التحويط أو عمليات التغطية. (الشهاوي والحنوي، 2012، 296).

#### • عمليات المبادلة

تجمع عملية مبادلة العملات بين الشراء الفوري لعملة ما وبيعها اجلاً في الوقت نفسه وبالعكس، كما أنها تتضمن تحرير عقدين متزامنين أحدهما عقد شراء والآخر عقد بيع بقيمة كل من العقدين واحد إلا أن تاريخي استحقاقهما مختلفين ويفصل بينهما فترة زمنية، ويعرف سعر المبادلة بأنه الفرق بين السعر الفوري والسعر الآجل للعملة أي فرق سعر الصرف (موري، 2010، 52).

#### • خيارات الصرف

يستطيع المتعاملون في التجارة الخارجية تغطية تقلبات الصرف عن طريق خيارات الصرف، فبالنسبة للمصدرين الذين لم يقبضوا عائداتهم فوراً أن يشتروا خيار البيع لممارسته في حال انخفاض في قيمة العملة الصعبة التي تتم بواسطتها المعاملة عند وقت التحصيل، أما في حال العكس فإنهم يقومون ببيع عائداتهم المحصلة

في سوق الصرف نقداً للاستفادة من ارتفاع في قيمة العملة الصعبة أساس المعاملة، أما بالنسبة للمستوردين الذين لم يسددوا مبالغ صفقاتهم أن يشتروا خيار الشراء و الذي يكون من المفيد ممارسته في حال ارتفاع في قيمة العملة لحظة السداد، أما إذا حدث العكس أي انخفضت قيمة عملة الدفع الأجنبية لحظة الدفع فمن مصلحتهم أن يشتروا مبلغ الصفقة في سوق الصرف نقداً أي أن يكون سعر العملة أقل من سعر الخيار، وبهذا توفر خيارات الصرف تجنب الخسائر المحتملة الناتجة أساساً عن التقلبات في سعر الصرف (موري، 2010، 52).

مما تقدم تبين أن هناك العديد من المفاهيم حول سعر الصرف تتمحور جميعها حول نقطة أساسية، هي قيمة تحويل العملة التي تقوم بها الشركات الدولية، إذ ينتج عن تلك التحويلات خطر سعر الصرف الذي ينشأ أساساً من التقلبات المستمرة في تلك القيمة.

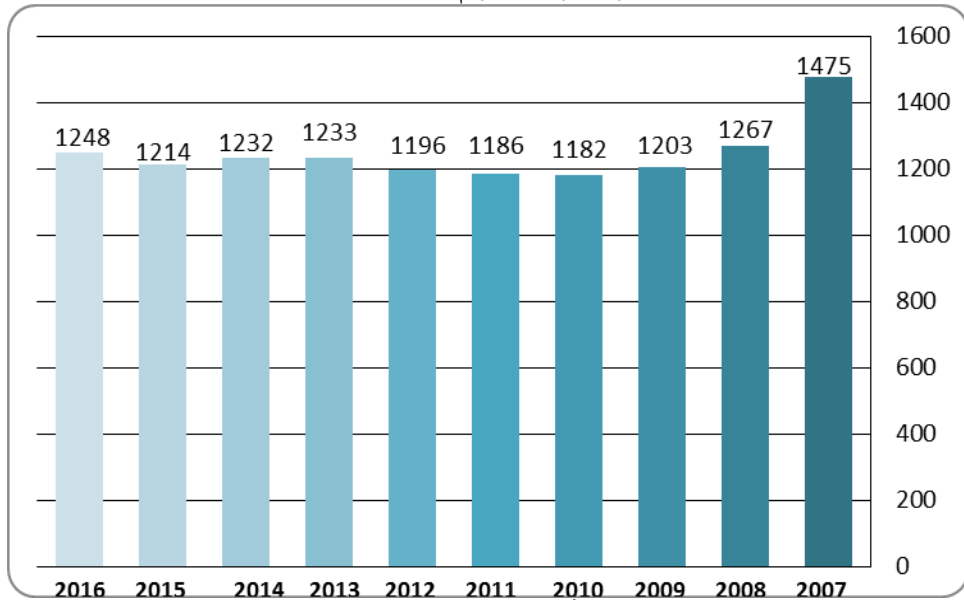
وإن خطر الصرف ينشأ قبل إبرام أو إتمام العملية أو الصفقة التجارية وكذلك من خلال العمليات المالية كالإقراض والاقتراض في الأجل المختلفة، وذلك لعدة أسباب منها أن سعر صرف العملة يتحدد بعوامل العرض والطلب عليها والذي بالنهاية يكون هو المسؤول عن التقلبات في أسعار الصرف، وهناك عوامل أخرى تكون سبباً في تقلبات أسعار الصرف كالموضع العام لميزان المدفوعات وارتفاع سعر الفائدة في البلد وغيرها من الأسباب التي تم التطرق إليها خلال البحث، ولكن في المقابل هناك أساليب تقوم بها الشركات لتتجنب مواجهة خطر سعر الصرف وذلك من خلال التعامل في العملة المحلية وغيرها من الأساليب إذ هناك أساليب عديدة تستخدم من قبل الشركات لمواجهة خطر سعر الصرف.

#### المبحث الرابع: الجانب التطبيقي علاقة خطر سعر الصرف بأرباح المصارف عينة البحث اولاً: تحليل النتائج

إن سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية (الدولار) خلال سنوات البحث أي من (2007-2016) كان يتراوح بين (1182-1475) ألف دينار، إذ نلاحظ من خلال الشكل (2) هناك تفاوت كبير بين سنة 2007 بالنسبة لباقى سنوات البحث، لذلك نلاحظ تأثير سعر الصرف على أرباح الشركات قد يكون بشكل سلبي أو ايجابي وهذا بدوره يميل إلى مدى تأثير الشركة بالتغيرات الحاصلة في أسعار الصرف.

##### شكل (2)

أسعار الصرف للأعوام 2007 - 2016



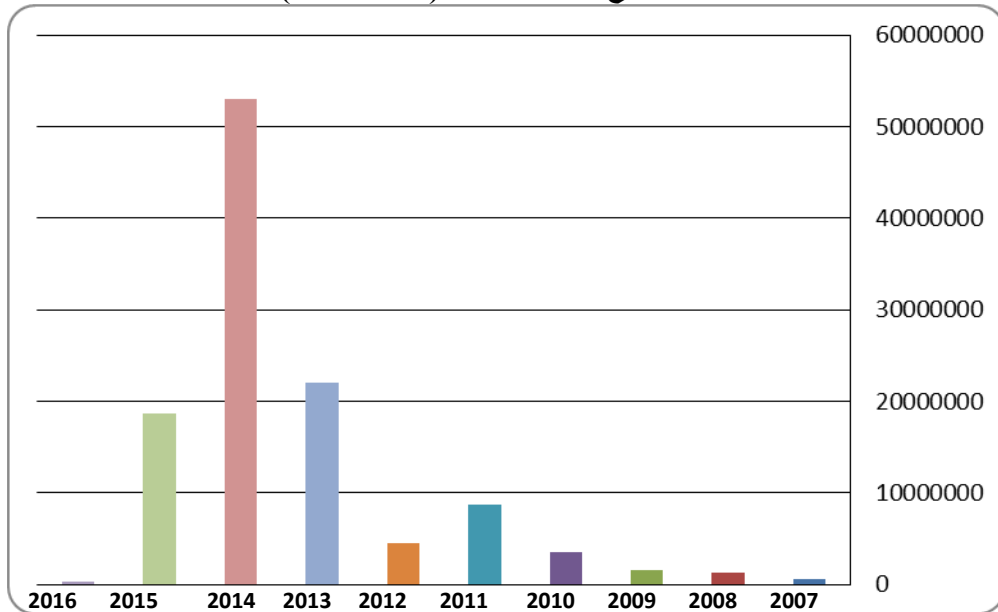
المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية

جدول (3)  
(ارباح المصارف عينة الدراسة) (المبالغ بالآلاف)

السنوات	سعر الصرف	مصرف الاتحاد	مصرف الاستثمار	مصرف الائتمان	مصرف التجاري	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط
2007	1475	663406	497	14275317	2100698	2709435	5682577
2008	1267	1333237	9680	21979679	2407306	4953399	16196148
2009	1203	1601543	9206	18467964	4263376	15411634	14027457
2010	1182	3550094	5419	8956403	4288446	8019160	12230702
2011	1186	8754867	10466	9676695	13934450	6161760	10075460
2012	1196	4534100	11678	18531	7979643	12470337	21625805
2013	1233	22008051	3416	25280	14310014	36342937	28588411
2014	1232	52942865	31539	13746	10689347	56026695	24467634
2015	1214	18635553	34841	16016	10462291	42753350	4291058
2016	1248	273609	20864	11638	8109355	13912907	6620726

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف.  
تشير معطيات الجدول (3) الى سلسلة الارباح لمصرف الاتحاد، إذ حقق أرباح في سنة 2006 بلغت (663406) ألف دينار وفي سنة 2008 بدأ المصرف بزيادة أرباحه، إذ حقق أكبر صافي ربح سنة 2014 وذلك بسبب الإيرادات التي حققها خلال تلك الفترة بغض النظر عن رأس ماله الذي بدأ بالتزايد خلال تلك الفترة، إما في سنة 2016 كما نلاحظ في الشكل (3) إذ شهد المصرف أقل الأرباح التي حققها على مدى سنوات الدراسة وذلك يغزى السبب الى زيادة التكاليف خلال تلك الفترة.

الشكل (3)  
مخطط ارباح مصرف الاتحاد (2016-2007)

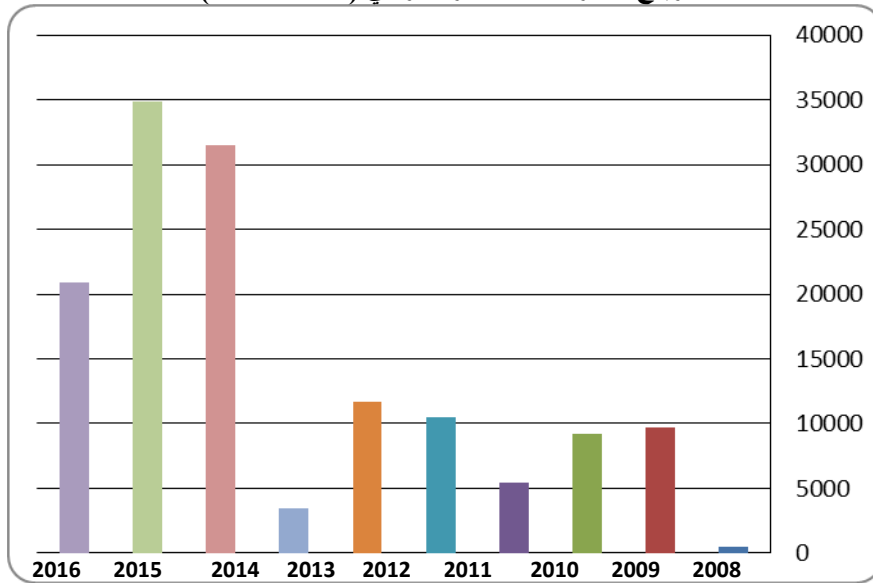


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية.



اما بالنسبة لمصرف الاستثمار العراقي فقد كانت اقل ارباحه سنة 2007 ويعزى ذلك لكون في هذه السنة لم يكن هناك عملية نضج اندماج الاقتصاد العراقي في الاقتصاد العالمي وأسواقه التجارية والمالية وذلك بسبب عدم اكتمال مفعول برامج الإصلاح المتبناه الأمر الذي أدى للمصارف عدم قدرتها على استقطاب فرص الاستثمار الأجنبي مما جعل مصرف الاستثمار لم يحقق تلك الأرباح التي تذكر بينما بدا بالارتفاع طوال سنوات البحث والذي حقق اكبر الأرباح سنة 2015 كما موضح في الشكل (4).

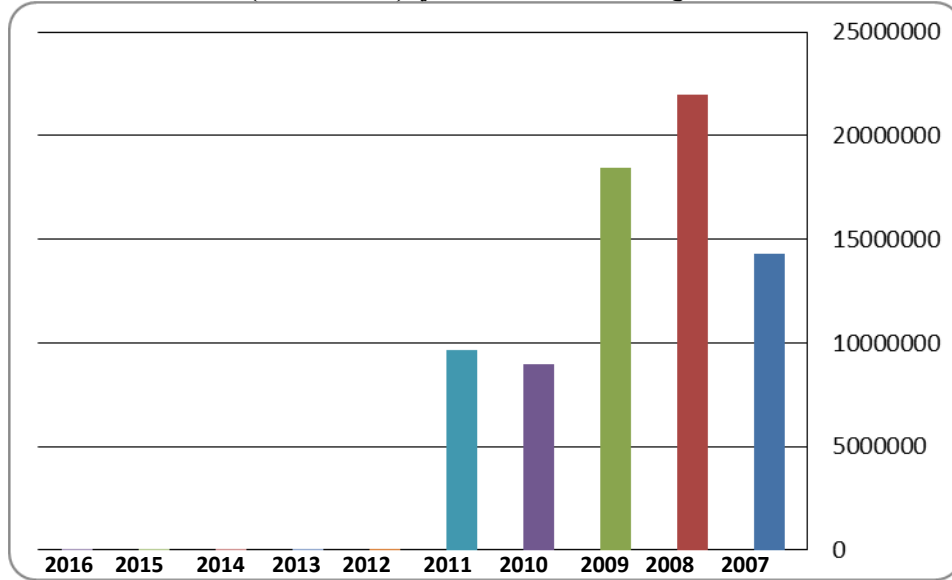
الشكل (4)  
ارباح مصرف الاستثمار العراقي (2016-2007)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات القوائم المالية.

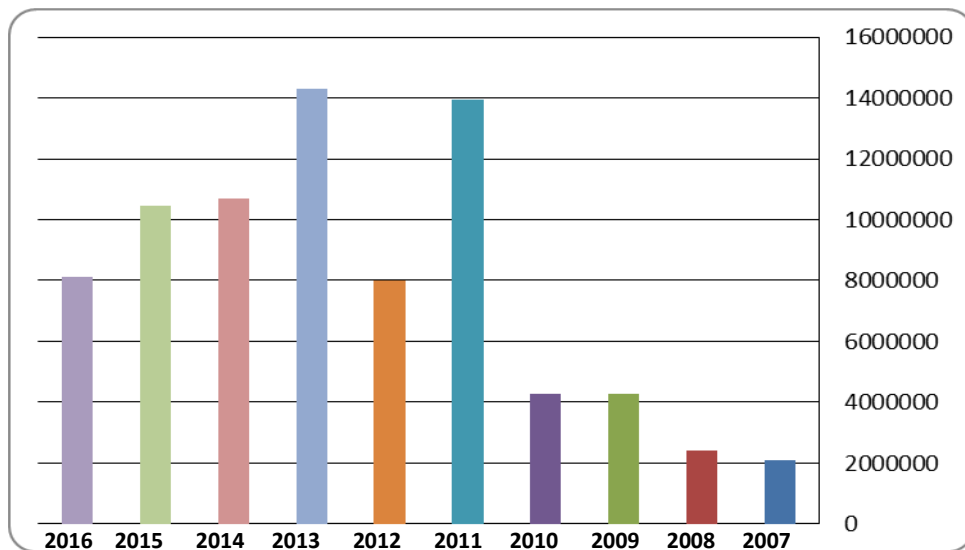
نلاحظ من خلال الشكل (5) ادناه ان مصرف الائتمان حقق الأرباح خلال السنوات البحث ولكن كانت الحصة الأكبر خلال سنوات الاولى للدراسة (2007-2011) اما السنوات المتبقية فقد كان يحقق فيها ارباح ولكنها بنسب قليلة جدا قياسا بالسنوات الاولى ويعزى السبب الى ان في السنوات من (2011-2015) وذلك لزيادة التكاليف التي يقوم بها المصرف لتقديم افضل الخدمات لزيائنه.

الشكل (5)  
ارباح مصرف الائتمان العراقي (2007-2016)



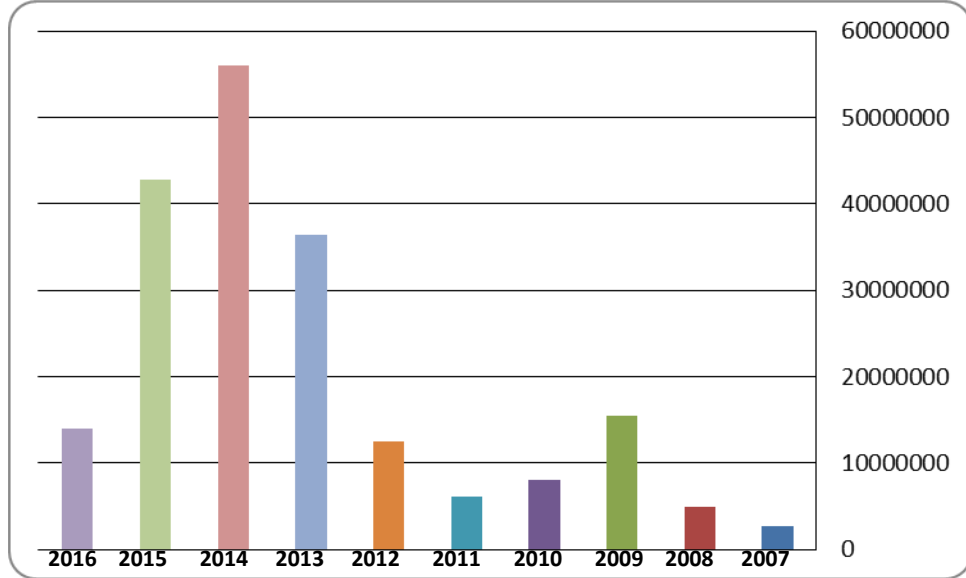
كما موضح في الشكل (6) ان المصرف التجاري العراقي كانت أرباحه طوال سنوات الدراسة متذبذبة فقد كانت في سنة 2007 بلغت (2100698) ألف دينار بينما تزايدت من سنة 2011 و 2013 واما بالنسبة لسنة 2012 فقد انخفضت الأرباح قياسا بالسنتين 2011 و 2013، اذ ان المصرف خلال هاتين السنتين قام بتخفيض التكاليف وكذلك زيادة نسبة النمو مما جعل هاتين السنتين تحقق اعلى الأرباح .

الشكل (6)  
ارباح المصرف التجاري (2007-2016)



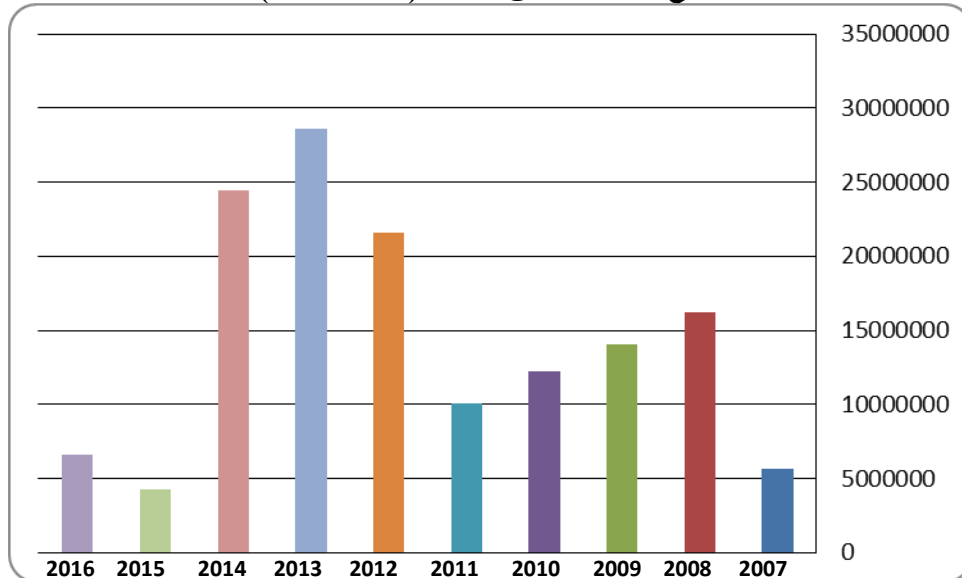
كما موضح في الشكل (7) ان مصرف الخليج التجاري قد حقق اعلى الأرباح في سنة (2013-2015) بينما كانت اقل نسبة ارباح حققها المصرف خلال سنوات الدراسة في سنة (2007 و2008 و2011 و2010) على التوالي ويعود السبب الى زيادة التكاليف خلال هذه السنوات لتقديم وتوفير افضل الخدمات لزيائنه.

الشكل (7)  
ارباح مصرف الخليج التجاري (2016-2007)



في حين مصرف الشرق الاوسط حقق الاعلى الأرباح خلال السنوات (2012-2014) كما موضح في الشكل (8) بينما كانت 2015 هي السنة التي حقق فيها المصرف اقل ربح على طوال سنوات الدراسة ويعزى السبب الى قيام المصرف بزيادة موجوداته وفتح فروع جديدة له.

الشكل (8)  
ارباح مصرف الشرق الاوسط (2016-2007)





### ثانياً: اختبار الفرضيات

وضعت فرضيتين تتعلق بالمتغير التفسيري والمتغير المستجيب، وبعد الحصول على البيانات من المصارف المبحوثة، جرى تحليل هذه البيانات واختبار الفرضيات، وفيما يأتي تفصيلاً لهذه النتائج:

#### 1- اختبار فرضية الارتباط

افترض الدراسة الحالية الفرضية الرئيسية الأولى والتي مفادها:

((ترتبط تقلبات أسعار الصرف معنوياً وإيجابياً مع أرباح المصارف المبحوثة))

من خلال الجدول (4) يلاحظ عدم وجود علاقة ارتباط معنوية بين (تقلبات أسعار الصرف) وبين (الأرباح)، وقد بلغت قيمة معامل الارتباط (0.079)، وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (0.09) وهي أصغر من قيمها الجدولية وبالقيمة (1.6) بمستوى دلالة (0.05). وقد بلغت القيمة المعنوية (0.83)، وبهذه النتيجة ترفض فرضية الارتباط الرئيسية التي نصها (ترتبط تقلبات أسعار الصرف معنوياً وإيجابياً مع أرباح المصارف المبحوثة)، وقبول الفرضية البديلة التي مفادها (لا ترتبط تقلبات أسعار الصرف معنوياً وإيجابياً مع أرباح المصارف المبحوثة)

#### جدول (4)

معاملات الارتباط وقيم (t) بين (تقلبات أسعار الصرف) وبين الربح

الربح		اسعار الصرف	
Y		X	
t	Sig	R	
0.09	0.83	0.079	

\* علاقة الارتباط بمستوى معنوية 0.05 = 1.6

يعود السبب الى ان هناك البعض من المصارف عينة الدراسة تتعامل بسعر صرف البنك المركزي ولذلك نلاحظ ان اي تغير في سعر الصرف لا يؤثر على ارباح هذه المصارف. وتعزو الباحث الى ان المصارف عينة الدراسة، تقوم بوضع حدود لمركزها المالي لكل عملة لديها سنوياً، وتقوم بمراقبة مركز العملات الاجنبية بشكل يومي، كما تقوم باتباع استراتيجيات للتحوط ازاء تقلبات اسعار صرف العملات الاجنبية المتداولة.

#### ثانياً : فرضية التأثير البسيط

وضعت الدراسة الحالية فرضية التأثير الرئيسية مفادها (تؤثر تقلبات اسعار الصرف معنوياً وإيجابياً في ارباح المصارف المبحوثة)

وفيما يأتي تفصيل لتحليل الفرضية الرئيسية:

جرى اختبار هذه الفرضية من خلال تحليل الانحدار البسيط ، وفي ضوء هذه الفرضية جرت صياغة علاقة دالية بين المتغير الاستجابي (الأرباح) الذي جرى ترميزه بالرمز (Y)، والمتغير التفسيري الرئيس ((اسعار الصرف)) والذي رُمز بالرمز (X)، وكانت معادلة الانحدار الخطي كالاتي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

وفيما يأتي لمعادلة الانحدار:

$$\text{الأرباح} = 0.18 + 0.12 \text{ ((اسعار الصرف))}$$

وفي ضوء جدول (5) لتحليل التباين، الذي ظهر من مخرجات النظام الاحصائي الحاسوبي (SPSS)، تظهر معنوية النموذج على وفق اختبار (f) وبحسب الآتي:



جدول (5)

تحليل تأثير المتغير (اسعار الصرف) أبعاده في المتغير المستجيب الأرباح

المتغير المستجيب	(P-Value) مستوى المعنوية	(F) قيمة المحسوبة	(R <sup>2</sup> ) معامل التحديد	الثوابت		المتغير التفسيري
				A	β	
الأرباح (Y)	0.28	1.19	0.11	0.18	0.12	(اسعار الصرف) X

قيمة (f) الجدولية بمستوى دلالة  $3.55 = 0.05$

يتضح في ضوء الجدول (5)، أن قيمة (f) المحسوبة بلغت (1.19)، وكانت هذه القيمة أصغر من قيمتها الجدولية (3.55) بمستوى معنوية (0.05) وبحدود ثقة (95%)، وهذا يعني عدم وجود تأثير لـ (اسعار الصرف) في المتغير الاستجابي (الأرباح).

ويشير الجدول (5) ان الثابت ( $\alpha=0.18$ )، والذي يعني ان هناك وجوداً الأرباح ما مقداره (0.18)، حتى وان كانت (اسعار الصرف) يساوي صفرًا.

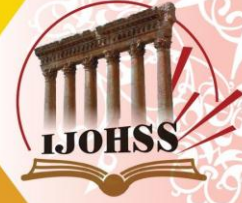
واما قيمة ( $\beta=0.12$ )، فهي تدل على ان تغييراً مقداره (1) في (اسعار الصرف) سيؤدي الى تغيير في الأرباح (0.12).

ومن خلال الجدول (5) يمكن ملاحظة قيمة معامل التحديد ( $R^2$ )، والذي يُعد مقياساً وصفيًا يستخدم في تفسير مدى فائدة معادلة الانحدار في تقدير، ويمثل نسبة الانخفاض في الأخطاء عند استخدام معادلة الانحدار، والذي كان مقداره (0.11)، والذي يعني أن ما مقداره (0.11)، من التباين الحاصل في الأرباح هو تباين مُفسر بفعل (اسعار الصرف) الذي دخل الأنموذج وهي قيمة ضئيلة جداً، وأن (0.89) هو تباين مُفسر من قبل عوامل لم تدخل أنموذج الانحدار. كما أشار الجدول (5) الى المعنوية التي ظهر مقدارها (0.28) في مخرجات النظام الاحصائي، وهو تأكيد الى عدم وجود تأثير معنوي ايجابي لـ (اسعار الصرف) في الأرباح. وبهذه النتيجة ترفض الفرضية الرئيسية الثانية من الدراسة الحالية والتي مفادها (تؤثر تقلبات اسعار الصرف معنويًا وإيجابياً في ارباح المصارف المبحوثة)، وتقبل الفرضية البديلة التي مفادها (لا تؤثر تقلبات اسعار الصرف معنويًا وإيجابياً في ارباح المصارف المبحوثة).

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- هناك العديد من المفاهيم حول سعر الصرف والتي تتمحور جميعها حول نقطة أساسية وهي أن عدد وحدات العملة الوطنية التي تستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
- 2- تقدم نظرية تعادل القوة الشرائية رؤية مستقبلية يمكن الاعتماد عليها في تقييم التقلبات الحاصلة في اسعار صرف العملات عندما تكون الظروف البيئية مستقرة، ولا يقدم مثل هذه الرؤية في الظروف البيئية غير المستقرة كظروف العراق.
- 3- ان البنوك هي أكثر أنواع الشركات اتباعاً لطرائق وسائل التحوط من تقلبات أسعار صرف العملات، ومن ثم شركات الصرافة على التوالي. تعتقد الباحث ان هذه النتيجة هي نتيجة منطقية بسبب توافر الكادر المتخصص عالي التأهيل في البنوك من جهة، ومن جهة اخرى فان اغلب شركات الصرافة هي شركات تتعامل بشكل يومي بالعملات وهذا ما يفسر مجيئها بالمرتبة الثانية.
- 4- تمثل التكاليف جميع النفقات التي لها علاقة مباشرة بالمخرجات في صورة سلع او خدمات نهائية، وبهذا فان التكاليف تعبر دائما عن كافة النفقات المرتبطة ارتباط مباشر بالإيراد المحقق نتيجة للعلاقة السببية والارتباط المباشر بينها وبين الإيراد المترتب عليها.



5-تأثر أداء المصارف بالظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلد ويتضح ذلك من تحليل البيانات المالية للمصارف عينة البحث ، اذ تباينت ربحية المصارف ما بين النمو والتراجع خلال الفترة 2007-2016 .  
6- تشير نتائج الدراسة الى ان اسعار الصرف لم تؤثر او تعزز من ارباح المصارف الخاصة العاملة في العراق، وان اي تغير في اسعار الصرف لم تعكس تغييرا ايجابيا في الارباح. وهذا يعني ان لم يكن هناك علاقة سببية بين سعر الصرف وارباح المصارف على طول سنوات البحث(2007-2016) وان اي تغير في سعر الصرف لم يؤثر على الارباح.

#### ثانيا: التوصيات

- 1-يوصي الباحث بإجراء دراسة على عملات عربية وأجنبية أخرى لفترات زمنية أطول للتأكد من مدى تأثير الأرباح بتقلبات أسعار الصرف.
- 2-الاهتمام بقائمة الأرباح والخسائر التي من خلالها يتضح ما حققته الشركة خلال السنة، والذي على ضوءه يتحدد مدى فشل أو نجاح الشركة نظراً لكونها القائمة الوحيدة التي تتنبأ بها الشركة بما يمكن أن تحققه وما تواجهه.
- 3-ينبغي على كل شركة دولية النشاط إحداث إدارة تتولى متابعة و تفسير تطورات الصرف و ما يأتي في ركابه من مخاطر بغية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتجنبها أو الحد منها ، و يمكن إيلاء هذه المهمة إلى مسئول الخزينة أو المالية على مستوى الشركة.
- 4-ضرورة اهتمام بسوق العراق للاوراق المالية والمصارف المدرجة بها بزيادة درجة الافصاح في التقارير المالية عن المعلومات المتعلقة بالعملة الأجنبية المتداولة وآليات التعامل مع التذبذب في أسعار صرفها.
- 5-ضرورة العمل على زيادة إستقرار قيمة الدينار العراقي، ودعمه بما يعزز الثقة بالاقتصاد العراقي بشكل عام، ويمكن أن يساهم في تحقيق ذلك العمل على تبني سياسة مالية تعتمد أكثر على ربط أسعار صرف الدينار العراقي بسلة من العملات الحرة الأخرى بالإضافة إلى الدولار الأمريكي

#### المصادر

1. ابو شنب، شادي صبحي (2008) دراسة وتقييم انظمة محاسبة التكاليف في الشركات الصناعية في قطاع غزة ، رسالة ماجستير ، الجامعة الإسلامية، غزة.
2. احمد، يونس عبد الكريم (2011) استخدام أدوات إدارة التكلفة الاستراتيجية مدخلا لتحديد بيانات التكاليف الملائمة في قرارات التسعير- بالتطبيق في الشركة العامة لصناعة الادوية والمستلزمات الطبية/ نيوى، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الموصل.
3. بن حاسين،بن اعمر و جديدين، لحسين و بن بوزيان، محمد (2013)، كفاءة الاسواق المالية في الدول النامية دراسة حالة بورصة( السعودية ، عمان، تونس والمغرب)، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد 2.
4. بن ياني، مراد (2012) سعر الصرف ودوره في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية –حالة الجزائر-، رسالة ماجستير ،جامعة أبي بكر بلقايد، الجزائر.
5. الجليلاتي، محمد وفخر، نواف وميدة، ابراهيم (2006) محاسبة التكاليف (1) ، جامعة دمشق.
6. حامد، صلاح الدين (2011) ، أسعار صرف العملات، مجلة إضاءات مالية و مصرفية ،معهد الدراسات المصرفية،العدد 79 ، الكويت.
7. الحسني، عرفان تقي (2002) التمويل الدولي ، دار المجداوي للنشر، عمان، الاردن.
8. الدباغ ، ياسمين اكرم جاسم (2016) مشاكل قياس الإيرادات وأسس تحققها في النظم المحاسبية المطبقة على شركات مختارة في محافظة نيوى ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
9. ديفيد فانهورز، جوزيف دانيالز (2010) اقتصاديات النقود والتمويل الدولي،دار المريخ للنشر، الرياض .
10. رمضان، زياد وجودت،محفوظ،(2006) ، الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك، دار وائل للنشر والطباعة، الاردن.
11. زيرفان عبد المحسن أسعد (2005) "الخيارات الاستراتيجية للاستثمار الأجنبي المباشر في العراق –دراسة مقارنة مع دول الجوار، رسالة ماجستير،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
12. الشهاوي،طارق والحناوي: محمد صالح (2012) الاستثمار في الاوراق المالية ، الدار الجامعية، جامعة الاسكندرية، مصر .

13. شوقي طارق (2009) ، أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية، رسالة ماجستير ، جامعة باتنة ، الجزائر.
14. الشيباني، سليمان (2009-2008) سعر الصرف ومحدداته في الجزائر(1963-2006) ، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.
15. العامري، محمد علي ابراهيم (2013) ادارة المحافظ الاستثمار ، دار اثراء للنشر والتوزيع ،عمان، الاردن.
16. العباس بلقاسم، (2003) ، سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية في الوطن العربي، المعهد العربي للتخطيط ، العدد (23)نوفمبر، الكويت.
17. عبد الحكيم، هشام طلعت و كوين، عبد الكاظم محسن و جاسم، نغم علي (2008) تقييم أسعار صرف بعض العملات العربية بالدينار العراقي باستخدام نظرية تعادل القوة الشرائية، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية.
18. العبيدي ، علي قاسم حسن (2010) أهمية تخفيض التكاليف التسويقية والتحكم فيها لمنظمات الاعمال دراسة تطبيقية في شركة زين للاتصالات، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد الثامن ، العدد الرابع.
19. العشاوي، محمد عبد الفتاح (2011) محاسبة التكاليف (المنظورين التقليدي والحديث)، دار اليازوري للطباعة والنشر، الاردن.
20. قاسم، مظهر محمد صالح، (2011) السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومفارقة الازدهار في الاقتصاد الريعي،تقرير البنك المركزي، تشرين الثاني.
21. موري، سمية (2010-2009) اثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير ، جامعة ابي بكر بلقايد،الجزائر.
22. النعيمي، عدنان تايه (2012) ،ادارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، الاردن .
23. الهيتي، احمد حسين و المشهداني، خالد حمادي والطائي، رفاه عدنان (2010)، اثر تقلبات اسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد التركي و الاردني، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد 2، العدد 3.
24. يلسون، سامو وهاوس، نورد،(2006) ، علم الاقتصاد، مكتبة لبنان ناشرون.
25. Aabo, Tom and Betty J. Simkins (2003), Interaction Between Real Option & Financial Hedging :Fact or Faction In Managerial Decision Making ,Special Issue on Real Option .
26. Donald L. Evans, Secretary, J. Steven Landefeld, Rosemary D. Marcuss(2015) Corporate Profits.
27. Fahrettin Yagci ,(2011),: Choice of Exchange Rate Regimes for Developing Countries, Africa Rigion Working Papers Series, No:16, www.world bank.org/afr/wps/indexs.htm.
28. Mark P. Keightley , Molly F. Sherlock (2014) The Corporate Income Tax System: Overview and Options for Reform.
29. Parlapiano, Fabio and Alexeev, Vitali,(2012) Exchange Rate Risk Exposure and the Value of European Firms, SCHOOL OF ECONOMICS AND FINANCE, Discussion Paper.